قواعد وإجراءات التحقيق والمحاكمة

في نظام الإجراءات الجزائية السعودي

تأليف:
د. حسن إبراهيم خليفة

كتاب باختصار
سلسلة ملخصات لإصدارات علمية تصدر عن البرنامج الوطني للتدريب عن بعد (إثرائي)

تمهيد

يتناول هذا الملخص موضوع إجراءات التحقيق والمحاكمة الجنائية في المملكة العربية السعودية، من خلال توضيح المفهوم القانوني للإجراءات الجزائية بأنها «مجموعة القواعد النظامية التي تبين ما يجب اتخاذُه من إجراءات نظامية عند وقوع الجريمة؛ لتحديد المسؤول عنها وإنزال العقوبة به، كما تُعين هذه القواعدُ السلطاتِ التي تباشر هذه الإجراءات، وتُحدد اختصاصها النوعي والمكاني». وجدير بالذكر أن قواعد التحقيق والمحاكمة الجنائية تتم عبر عدةِ مراحلَ متتالية، من خلال نشاط إجرائي يُطلَق عليه الدعوى الجزائية. فالدعوى الجزائية هي الآلية التي من خلالها تستطيع الدولة تطبيق إجراءات التحقيق والمحاكمة الجنائية وإنزال العقاب بمرتكِب الجريمة، وذلك عبر مجموعة متعاقبة من المراحل، تبدأ بمرحلة جمع الاستدلالات، ثم مرحلة التحقيق الابتدائي، ثم مرحلة المحاكمة وإجراءات نظر الدعوى الجزائية أمام المحاكم الجزائية، وأخيرًا الاعتراض على الحكم الجزائي بصُوَرِهِ المختلفة. وذلك على النحو التالي:

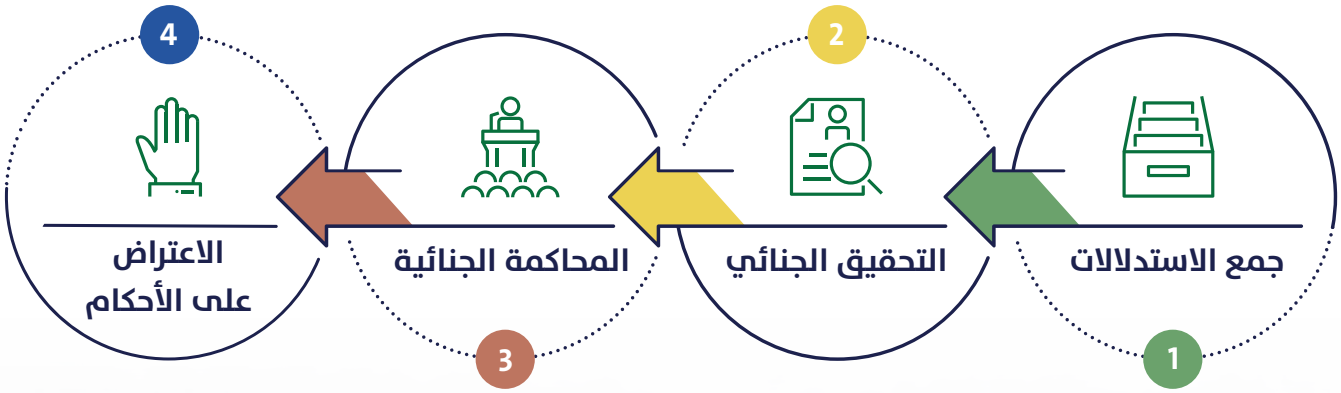

الموضوع الأول:

1 مفهوم إجراءات جمع الاستدلالات، وأهميتُها

إجراءات جمع الاستدلالات هي مجموعة من الإجراءات التمهيدية السابقة على الدعوى الجنائية، تهدف إلى جمع المعلومات في شأن جريمةٍ ارتُكِبَتْ بالفعل، يقوم بها رجِل الضبط الجنائي ويرسلها لسلطة التحقيق كي تتخذ بناءً عليها القرار فيما إذا كان من الجائز أو الملائم تحريكُ الدعوى الجنائية من عدمه.

وتكتسب مرحلة جمع الاستدلالات أهميتها من كونها تؤدي إلى كشف الكثير من الخفايا المتعلقة بالجريمة المرتكبة، فكم من جريمة تم الكشف عنها وضبط مرتكبها عن طريق أعمال البحث والاستدلال التي تقوم بها السلطات المختصة.

2 السلطات المختصة بأعمال جمع الاستدلالات

السلطة المختصة بالاستدلال هي سلطة الضبط الجنائي، ويطلق عليها أيضًا الضبطية الجنائية، ويطلق على من يباشرون اختصاصها تعبير رجال الضبط الجنائي. وتعريف الضبطية الجنائية مستمد من اختصاصها؛ فهي تشمل جميع الموظفين الذين خولهم النظام مباشرةَ إجراءات جمع الاستدلالات.

ورجال الضبط الجنائي – فيما عدا أعضاء «النيابة العامة» - من رجال السلطة التنفيذية، ويتبعون هذه الوزارة أو تلك، وهم بحكم وظائفهم يخضعون لإشراف رؤسائهم، غير أنهم بحكم قيامهم بأعمال الضبط الجنائي يخضعون لإشراف «النيابة العامة».

3 المهام الأساسية لمأمور الضبط الجنائي

أ: إجراءات جمع استدلالات قولية. وهي التي تعد من المعلومات التي يدلي بها أي شخص للسلطة المختصة بالاستدلال حول الجريمة ومرتكبها، مثل: تلقي الشكاوى والبلاغات، وسماع أقوال الشهود، بالإضافة إلى سؤال المتهم.

ب: إجراءات جمع استدلالات مادية. وهي مجموعة إجراءات الاستدلال التي تتعلق بنوع معين من الدلائل المحسوسة. وهي تتعلق بالانتقال والمعاينة والتحفظ على المضبوطات والاستعانة بالخبراء.

4 المهام الاستثنائية لمأمور الضبط الجنائي

مَنَحَ النظامُ رجلَ الضبط الجنائي الحقَّ في تجاوز سلطته الأساسية التي سبق الحديث عنها إلى ممارسة بعض سلطات التحقيق الجنائي (كالقبض، والتفتيش) التي هي في الأصل من اختصاص «النيابة العامة». وهذ الحق لرجل الضبط الجنائي يُعد خروجًا على القواعد العامة للتحقيق الجنائي، نظرا لاعتبارات معينة تتعلق بإجراءات التحقيق. وقد حدد النظام إعطاء هذا الحق الاستثنائي في

5 التصرف في محضر جمع الاستدلالات

ألزم نظام الإجراءات الجزائية السعودي مأمور الضبط الجنائي عند قيامه بأي عمل من أعمال جمع الاستدلال أن يحرر محضرًا بالعمل الذي يقوم به. وبعد انتهاء مأمور الضبط الجنائي من القيام بأعمال الاستدلال اللازمة، وجب عليه أن يقوم بالتصرف في المحضر، بإحالته للمحقق المختص بالنيابة العامة ليتخذ القرار المناسب في المحضر.

وقرار المحقق هنا لا يعدو أن يكون أحد قرارين: أولهما: إصدار أمر بتحريك الدعوى؛ فيترتب على ذلك أن تبدأ أولى مراحلها. وثانيهما: إصدار أمر الحفظ، ويعني ذلك عدم تحريكها ابتداءً. ويُتصوَّر أن يكون قرار المحقق بعد انتهاء الاستدلال هو ابتداء التحقيق الابتدائي؛ فالمحقق يرى أن المعلومات التي توافرت بالاستدلال غير كافية لتقرير الإحالة للقضاء، وهي كذلك لم تَكْفِ لنفي الشبهات ضد المتهم على نحو يبرر حفظ الدعوى، فيقرر التحقيق لاستكمال المعلومات بشأن الجريمة.

الموضوع الثاني:

1 تعريف التحقيق الجنائي

يُعرف التحقيق الجنائي بأنه مجموعة الإجراءات الجنائية التي تباشرها سلطة التحقيق ضمن الإطار الذي رسمه النظام بهدف البحث والتنقيب عن الأدلة التي تساعد على كشف الحقيقة في جريمة قد وقعت والتحقق من صحتها.

2 خصائص التحقيق الجنائي

يتميز التحقيق الجنائي بمجموعة من الخصائص تساعد على تحقيق الغاية منه، مثل: ضرورة تدوين إجراءات التحقيق في مستند يسمي محضر التحقيق، وأن تُتَّخذ هذه الإجراءات في سرية في مواجهة غير الخصوم، وأن تُتخذ في حضور الخصوم، وأن يقوم بها محقق من أعضاء النيابة العامة.

3 السلطة المختصة بالتحقيق الجنائي

لقد كان جهاز الشرطة بالمملكة العربية السعودية هو السلطة الأصلية المختصة بالتحقيق الجنائي إلى جانب بعض الجهات الأخرى، ومع صدور نظام هيئة التحقيق والادعاء عام ١٤٠٩هـ، أصبحت هيئة التحقيق والادعاء العام هي الجهة صاحبة الاختصاص الأصيل بإجراء التحقيق الابتدائي، التي أصبح اسمها حاليًّا هو النيابة العامة بعد تعديل مسماها.

4 أقسام إجراءات التحقيق الجنائي

تنقسم إجراءات التحقيق الجنائي إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى منهما تهدف إلى التنقيب عن الحقيقة، سواء فيما يتعلق بثبوت التهمة أو عدم ثبوتها في حق المتهم. مثال: الانتقال، والمعاينة، وسماع الشهود، وانتداب خبير، ومراقبة المحادثات، وإجراء التفتيش.

والمجموعة الثانية تهتم بتأمين سلامة التحقيق، كالقبض، والتوقيف.

وتسمى المجموعة الأولى إجراءات جمع الأدلة، أما المجموعة الثانية فلا تشمل إجراءات التحقيق بالمعني الدقيق؛ لأنها لا تستهدف البحث عن أدلة. ويُطلِق عليها الفقه الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم، كطلب الحضور، وأمر القبض، وكذلك التوقيف الاحتياطي.

5 التصرف في التحقيق الجنائي

التحقيق مجموعة من الإجراءات موصولة الحلقات، غايته كشف الحقيقة عن واقعة معينة بالنسبة لشخص معين. فإذا وصل المحقق إلى اقتناع كافٍ في هذا الصدد، تعين عليه أن يتصرف في الدعوى التي بين يديه؛ فإذا رَجَح لديه لسبب أو لآخر أن رفع الدعوى على المتهم لن يؤدي إلى الحكم بإدانته؛ أصدر أمرًا بالحفظ، وإذا رجَحت لديه كِفَّةُ الإدانة، أمر بالإحالة إلى المحاكمة الجزائية.

وبِناءً على ما تقدم ذكره، نجد أن تصرف المحقق في التحقيق الجنائي يكون على أحد وجهين لا ثالث لهما؛ أولهما: هو إصدار أمر بالحفظ، بمعنى صرف النظر عن تحريك الدعوى. وثانيهما: إصدار أمر بإحالة الدعوى للمحاكمة الجزائية.

الموضوع الثالث:

1 تعريف المحاكمة الجزائية واختصاصاتُها

المحاكمة الجزائية هي المرحلة الأخيرة للدعوى الجنائية، ويطلَق عليها مرحلة التحقيق النهائي، وهي مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تمحيص أدلة الدعوى جميعًا، وتهدف إلى تقصي الحقيقة الواقعية والقانونية في شأنها، ثم الفصل في موضوعها إما بالإدانة أو البراءة.

ويعد القضاء الجزائي في المملكة العربية السعودية هو السلطة المختصة بالنظر في الدعاوي الجزائية والفصل فيها بحكم نهائي. وقد نصت على ذلك المادة الثامنة والعشرون بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية، فيما تضمنته من أنه «مع عدم الإخلال باختصاصات المحاكم الأخرى، تختص المحكمة الجزائية بالفصل في جميع القضايا الجزائية».

والقضاء الجزائي – كما قدمنا – نظام قضائي متكامل ومتعدد الدرجات، فثَمَّةَ دوائرُ جزائية تختص بنظر الدعاوي الجزائية بمختلِف أنواعها وصورها خلال الدرجة الأولى، وكذلك توجد دوائر استئنافية تَنظُر الأحكامَ الجزائية المطعونَ على صحتها خلال مرحلة استئناف الحكم. وأخيرًا توجد الدوائر الجزائية بالمحكمة العليا التي تنظر أحكام محكمة الاستئناف المطعون على صحتها.

2 الدعاوي التي تُنظر أمام المحاكم الجزائية

يترتب على وقوع الجريمة أن ينشأ عنها دَعْوَيَان، أولاهما هي الدعوى الجزائية، وثانيتهما هي دعوى الحق الخاص، وذلك في حالة ما إذا ترتب على وقوع الجريمة ضرر أصاب أحد الأفراد.

أ الدعوى الجزائية

هي الدعوى المرتبطة بحق الدولة في محاكمة المتهم بارتكاب جريمة ومعاقبته إذا ثبت جرمه. وعلي ذلك نصت المادة (٣) من نظام الإجراءات الجزائية؛ حيث جاء فيها أنه «لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص، إلا بعد ثبوت إدانته بأمر محظور شرعًا أو نظامًا، بعد محاكمةٍ تُجرَى وَفْقًا للمقتضى الشرعي».

وللدعوى الجزائية – شأن أي دعوَى أخرى – طرفان، هما المُدَّعِي والمُدَّعَى عليه. والمدعي في الدعوى الجزائية العامة هو المجتمَع باعتباره صاحب الحق في العقاب الذي تقام الدعوى الجزائية من أجل تقريره واستخلاص النتائج القانونية المترتبة على ذلك. ولكن لما كان من المستحيل على المجتمع في مجموعِه أن يباشر الادعاء في الدعوى الجزائية؛ فقد قام عن المجتمع ممثل قانوني هو النيابة العامة. وقد يوجد مُدَّعٍ آخرُ، هو المدعِي بالحق الخاص، وذلك عند نشوء دعوى الحق الخاص.

كيفية تحريك الدعوى الجزائية، والقيود المفروضة عليها: يُقصَد بتحريك الدعوى الجزائية اتخاذ أول إجراء من إجراءاتها. وقد تضمن نظام الإجراءات الجزائية نصوصًا تحدد الجهات المختصة بتحريك الدعوى الجزائية، كالنيابة العامة؛ لكن هناك حالات يقيد النظام حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية بشأنها، ويوجب عليها إن أرادت رفعها أن تحصل مقدَّمًا على موافقة شخص آخر أو جهة أخرى؛ فإذا تحقق لها ذلك، فك قيدها وعادت إليها حريتها في رفع الدعوى الجزائية.

حالات انقضاء الدعوى الجزائية: الدعوى الجزائية نشاط إجرائي يستهدف غاية معينة، فإذا بلغها انقضت الدعوى. وتبلغ الدعوى غايتها بصدور حكمٍ بَاتٍّ في موضوعها، وهذا هو الطريق الطبيعي للانقضاء. غير أن هناك أسبابًا تطرأ على الدعوى قبل رفعها أو تطرأ عليها بعد رفعها وقبل أن تبلغ غايتها فتقضي عليها.

والأسباب العامة لانقضاء الدعوى الجزائية هي صدور حكم نهائي، أو عفو ولي الأمر، أو وفاة المتهم، أو التوبة. وأهم ما يميز أسباب الانقضاء أنها تتعلق بالنظام العام، فيصح لأي خَصمٍ أن يتمسك بها في أي حالة كانت عليها الدعوى، حتى ولو كان ذلك أمام المحكمة العليا.

ب. دعوى الحق الخاص

كما سبق أن بَيَّنَّا، يترتب على وقوع الجريمة نشوء حَقَّيْن: أحدهما عام، وهو حق الدولة الممثِّلة للمجتمع في معاقبة الجاني، والآخر حق خاص، هو حق المضرور في المطالبة بتعويضه عن الضرر الناشئ عن الجريمة.

ووسيلة اقتضاء الحق العام هي الدعوى الجزائية التي تحركها وتباشرها النيابة العامة باسم المجتمع ضد المتهم، والتي يكون موضوعها المطالبة بتوقيع العقاب عليه وسببها ومصدرها الجريمة، أما وسيلة اقتضاء الحق الخاص للمضرور من الجريمة فهي الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد المتهم، حيث يتحدد موضوعها بالمطالبة بالتعويض ويكون سببها الضرر الناشئ عن الجريمة.

والأصل أن المحكمة الجزائية تختص بالفصل في الدعوى الجزائية، بينما تختص المحاكم العامة بالفصل في الدعاوي المدنية (دعوى الحق الخاص). لكن نظرًا لأن الجريمة قد تكون الفعل ذاته الذي تتولد عنه الدعويان الجزائية والمدنية (دعوى الحق الخاص)؛ فقد أجاز النظام على سبيل الاستثناء رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي لاعتبارات، من أهمها أن المحكمة الجزائية قد تبينت أمامها الحقائق بِناءً على الأدلة التي عُرضت أمامها والتحقيقات التي أجرتها، ونظر الدعويين من محكمة واحدة يمنع تضارب الأحكام بين القضاء الجزائي وقضاء المحاكم العامة، ويوفر جهد المجني عليه، ويوفر كذلك وقت المحاكم بحيث لا تنشغل أكثر من محكمة بالنظر في دعاوي تستطيع محكمة واحدة الفصل فيها بحكم واحد.

3 المبادئ العامة للمحاكمات الجزائية وإجراءاتُها:

لقد نَصَّتْ مختلِف التشريعات على العديد من المبادئ العامة للمحاكمات الجزائية، ومن بينها مبدأ علانية الجلسات، وأن تُدَوَّنَ جميعُ إجراءات المحاكمة الجزائية، وأن تُجرى المرافعة شِفَاهًا، كذلك أن تتقيد المحكمة بحدود الدعوى المطروحة عليها.

وبمجرد رفع النيابة العامة الدعوى الجزائية على المتهم، فإنها تدخل في حوزة القضاء، ويصبح وحده المختص بالنظر والفصل فيها. وقد حدد المنظم السعودي الإجراءاتِ الواجبَ اتباعُها لنظر الدعوى الجزائية أمام القضاء الجزائي.

ويمكن إجمال إجراءات المحاكمة التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية فيما يلي: إبلاغ الخصوم بالجلسة، وكذا قواعد حضورهم وغيابهم، وتوجيه التهمة للمتهم وسؤاله عنها، وسماع الشهود ومناقشتهم، وسماع المرافعات، والمداولة، وإصدار الحكم.

وترتيب الإجراءات على النحو الذي وضحه النظام، جاء على سبيل التوجه والإرشاد؛ فهو ترتيب منطقي يتوافق مع السير الطبيعي للإجراءات.

4 المبادئ الأساسية في الإثبات أمام المحاكم الجزائية:

أهم مبادئ الإثبات أمام القضاء الجزائي هو مبدأ الاقتناع الحر للقاضي، الذي يعد جوهر نظرية الإثبات الجنائي، وتصدر عنه سائر مبادئها، وتكاد تتفرع عنه أغلب قواعد الإثبات المتعلقة بعبء الإثبات وقرينة البراءة. ويعني مبدأ الاقتناع القضائي أن للقاضي أنْ يقبل جميع الأدلة التي يقدمها إليه أطراف الدعوى، ما لم تخالف النظام المعمول به؛ فلا وجود لأدلة يَحظُر عليه النظامُ مقدمًا قَبولَها، وله أن يستبعد أي دليل لا يطمئن إليه؛ فلا وجود لأدلة مفروضة عليه، وله بعد ذلك السلطة التقديرية الكاملة في وزن قيمة كل دليل على حدة. وله في النهاية سلطة التنسيق بين الأدلة التي قُدِّمَتْ إليه واستخلاص نتيجة منطقية من الأدلة مجتمعة ومتساندة تتمثل في تقرير البراءة أو الإدانة. ولكن هذا المبدأ لا يعني التحكم القضائي؛ فلا يجوز للقاضي أن يقضي وَفْقًا لهواه، أو يحتكم في قضائه لمحض عاطفته، وإنما هو مُلزَم بأن يتحرى المنطق الدقيق في تفكيره الذي قاده إلى اقتناعه.

عِبْءُ الإثبات:

من يتحمل عِبْءَ الإثبات؟ بما أن النيابة العامة هي التي تتحمل سلطة الاتهام؛ فهي التي يقع عليها عبء الإثبات. وهذه القاعدة تطبيق لمبدأ عام هو «البينة على من ادعى»؛ فالأصل في الإنسان البراءة، ولما كان المُدَّعِي يقول بخلاف الأصل؛ فقد تعين عليه أن يثبت ادعاءه.

فتحمل سلطة الاتهام عبء الإثبات؛ بحيث يتعين عليها أن تثبت توافر أركان الجريمة. وبالنسبة لكل ركن على حدة؛ فإنه يتعين عليها أن تثبت جميع عناصره. كما يتعين على سلطة الاتهام أن تثبت جميع الوقائع المتطلَّبة لوقوع الجريمة ومسئولية المتهم عنها. كما يقع على عاتق سلطة الاتهام إثبات ما إذا توافر أي سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع المسئولية أو العقاب.

قرينة البراءة:

تعني افتراض براءة كل فرد، مهما يكن وزن الأدلة أو قوة الشكوك التي تحوم حوله أو تحيط به. فهو برىء، هكذا ينبغي أن يعامَل ما دامت مسئوليته لم تثبت بمقتضى حكم قضائي صحيح ونهائي صادر عن القضاء المختص. فأهم ما تضمنته هذه القرينة أنه إذا لم يقدَّم إلى القاضي الدليلُ القاطع على الإدانة؛ تعين عليه أن يقضي بالبراءة.

أدلة الإثبات أمام المحاكم الجزائية:

وأدلة الإثبات أمام المحاكم الجزائية التي اعترف بها المنظم السعودي هي: الشهادة، والاعتراف، والخبرة، والكتابة، والقرائن، والقسامة.

القرائن التقليدية أو القرائن المستحدَثَة كالبصمة الوراثية.

5 الحكم في الدعوى الجزائية

يقصد بالحكم: القرار الذي تنتهي إليه المحكمة في موضوع الجريمة المبسوطة أمامها. وبهذا الإجراء تخرج الدعوى من حوزتها حيث لا يجوز لها أن تعود لنظرها بما لها من سلطات قضائية، كما لا يجوز لها أن تَعْدِل عن حكمها فيها أو إصلاحه إلا بِناءً على الطعن فيه وَفْقَ أحكام النظام، وذلك باستثناء حقها في تصحيح الأخطاء المادية البحتة وَفْقًا لأحكام نظام المرافعات الشرعية السعودي. ويحتوي الحكم على مجموعة من المشتملات تتمثل في: ديباجة الحكم، والواقعة التي يحاكَم المتهم بشأنها، وأسباب الحكم، ومنطوق الحكم.

الموضوع الرابع:

الاعتراض على الأحكام

الاعتراض على الأحكام (أو ما يسمي الطعن على الأحكام) هو الرخصة المقررة لأطراف الدعوى لاستظهار عيوب الحكم الصادر فيها والمطالبة لدى القضاء المختص بإلغائه أو تعديله على الوجه الذي يزيل عنه عيوبه. وتستعمل هذه الرخصة القانونية في صورة طرق معينة حددها القانون. ونظرًا لأهمية موضوع الاعتراض على الأحكام الجزائية باعتبارها المرحلة الأخيرة من مراحل الدعوى الجزائية؛ لذا فقد آثرنا أن نستعرضها على النحو التالي:

الطعن بالاستئناف

المقصود بالطعن بالاستئناف هو إعادة طرح الدعوى بجميع عناصرها المرتبطة بالوقائع والشرع والنظام أمام محكمة أعلى درجة من المحكمة التي أصدرت الحكم؛ ليُعادَ الفصل فيها. ويستهدف المنظم، من إتاحة الاعتراض على الأحكام بطلب الاستئناف، التثبت من صحة الحكم؛ عن طريق النظر في الدعوى على درجتين.

وتؤلَّف كل دائرة من دوائر محاكم الاستئناف من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر قضايا القتل، والقطع، والرجم، والقِصاص في النفس أو فيما دونها؛ فتؤلف من خمسة قضاة. ولا تقل درجة القاضي في محكمة الاستئناف عن درجة قاضي استئناف، ويكون لكل دائرة من الدوائر المشار إليها رئيس يطلَق عليه رئيس دائرة.

1 من يملك الطعن بالاستئناف

أجاز المنظم القانوني في المملكة العربية السعودية لأيٍّ من الخصوم أن يطعن على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بطريق الطعن بالاستئناف. أما إذا كان الحكم صادرًا بالقتل، أو الرجم، أو القطع، أو القِصاص في النفس أو فيما دونها، فيجب رفعه إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه ولو لم يطلب أحد الخصوم. أي أنه في هذه الحالة يتم الطعن عليه بقوة النظام.

2 مدة الطعن على الحكم بالاستئناف

يكون الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق

خلال ثلاثين يومًا، وتُحسَب هذه المدة بَدْءًا من تاريخ استلام الخصوم صك الحكم، أو من تاريخ إيداعه ملف الدعوى إذا لم يحضر أي منهم لتسلم صورة صك الحكم.

3 إجراءات الطعن على الحكم بالاستئناف

يتم الاعتراض عن طريق إيداع مذكرة لدى

إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعترَض عليه، ورَقْمه، وتاريخه، والأسباب التي بُنِيَ عليها الاعتراض، وطلبات المعترِض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض.

ثم تقوم إدارة المحكمة المقدَّم إليها الطعن بقيد مذكرة الاعتراض في يوم إيداعها في السجل الخاص بذلك، وتحال فورًا إلى الدائرة التي أصدرت الحكم، ثم تَنظر الدائرة التي أصدرت الحكم المعترَض عليه في المذكرة الاعتراضية من ناحية الوجوه التي بُنِيَ عليها الاعتراض من غير مرافعة، ما لم يظهر مقتضٍ لها.

وبعد انتهاء الدائرة التي أصدرت الحكم من نظر أوجه الاعتراض المقدَّمَة من الطاعن، فلها أن تؤكد حكمها أو تُعدِّله بحسَب ما يظهر لها. فإذا أكدت حكمها، فإنها ترفعه مع صورة ضبط القضية ومذكرة الاعتراض وجميع الأوراق إلى محكمة الاستئناف. أما إن عدَّلته، فيبلغ الحكم المعدَّل للخصوم، وتسري عليه في هذه الحال الإجراءات المعتادة.

وتنظر محكمة الاستئناف في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق، استنادًا إلى ما في الملف من الأوراق وما يقدمه الخصوم إليها من دفوع أو بَيِّنات جديدة لتأييد أسباب اعتراضهم المقدم في المذكرة. ثم تحكم بعد سماع أقوال الخصوم في طلب الاستئناف أو طلب التدقيق - إذا رأت النظر فيه مرافعة - بتأييد الحكم أو نقضه كليًّا أو جزئيًّا، وتحكم فيما نُقض.

4 آثار الطعن بالاستئناف والحكم فيه

لما كان الطعن بالاستئناف يَطرح موضوع الدعوى أمام محكمة الدرجة الثانية لإعادة النظر فيه، وقد يسفر الأمر عن تعديل الحكم المستأنَف أو إلغائه؛ فإنه مما يتسق والعدالة أن يتم وقف تنفيذ هذا الحكم حتى صيرورته نهائيًّا بموجب حكم صادر من محكمة الاستئناف. والحكم الصادر من محكمة الاستئناف لا يخرج عن أن يكون بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة أو نقضه كليًّا أو جزئيًّا، فمحكمة الاستئناف تحكم فيما نُقض.

الطعن بالنقض

هو طريق غير عادي للطعن على الحكم النهائي الصادر من المحاكم العادية، يقتضي عرض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف على المحكمة العليا لمراجعته من ناحية صحة إجراءات الدعوى وقانونية النتائج التي انتهى إليها.

1 شروط الحكم المطعون عليه بطريق النقض

أن يكون الحكم المطعون عليه بطريق النقض صادرًا من محكمة الاستئناف، أو مؤيِّدًا من محكمة الاستئناف بعد صدوره من محكمة أول درجة. كما يجب أن يكون الحكم مَعِيبًا من الناحية القانونية بأي من العيوب التي حددها المنظم، وذلك بالإضافة إلى أن يكون الحكم فاصلًا في موضوع الخصومة الجزائية.

2 حالات الطعن على الحكم بطريق النقض

حالات الطعن على الحكم بطريق النقض هي: مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يُصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها. أو صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلًا سليمًا طبقًا لما نُص عليه نظامًا. أو صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة. أو وجود **خطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفًا غير سليم.**

3 من له حق تقديم الطعن بطريق النقض ومدته

أجاز المنظم القانوني في المملكة العربية السعودية للمتهم وللنيابة العامة وللمدَّعِي بالحق الخاص الطعنَ بطريق النقض على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف.

هذا، وقد حدد المنظم القانوني في المملكة العربية السعودية مدة الاعتراض بطلب النقض بثلاثين يومًا. أما الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيد منها بالقتل، أو الرجم، أو القطع، أو القِصاص في النفس أو فيما دونها، فتُرفع إلى المحكمة العليا فور انتهاء المدة المذكورة آنفًا، ولو لم يطلب أحد الخصوم. أي أن الطعن يتم بقوة القانون في هذه الحالة.

4 إجراءات الطعن على الحكم بالنقض

يحصل الاعتراض بطلب النقض، من خلال مذكرة تودَع لدى إدارة محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم أو التي أيدته. ثم تقيد إدارة محكمة الاستئناف مذكرة الاعتراض في يوم إيداعها في السجل الخاص بذلك، وترفعها مع صورة ضبط القضية وجميع الأوراق إلى المحكمة العليا خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض.

ثم تنظر المحكمة العليا الشروط الشكلية في الاعتراض، وما إذا كان صادرًا ممن له حق طلب النقض، ثم تقرر قَبول الاعتراض أو عدم قَبوله شكلًا. فإذا كان الاعتراض غير مقبول من حيث الشكل، فتصدر قرارًا مستقلًا بذلك. أما إذا قبلت الدائرة المختصة الاعتراض شكلًا، فتَفْصِل في موضوع الاعتراض بالإجماع أو بالأغلبية؛ استنادًا إلى ما في الملف من أوراق، دون أن تتعرض لوقائع الدعوى.

ويلاحظ أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف أو المؤيَّدة منها بالقتل، أو الرجم، أو القطع، أو القِصاص في النفس أو فيما دونها، يجب رفعها بطريقة تلقائية للمحكمة العليا لنظرها، حتى ولو لم يعترض أحد الخصوم.

5 أثر الطعن بالنقض من حيث التنفيذ

الأصل العام أنه لا يترتب على الطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بطريق النقض إيقاف التنفيذ إلا في حالة ما إذا كان الحكم صادرًا بالقتل أو بالرجم أو بالقطع أو بالقِصاص في النفس أو فيما دونها، وكذلك في حالة إذا ما قررت المحكمة وقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض. وهذا أمر بديهي؛ حيث إنه لن توجد جدوى من الطعن إذا ما تم تنفيذ الحكم المطعون عليه فور صدوره.

6 الحكم في الطعن بالنقض

أ الحكم بعدم قَبول الطعن أو رفضه

يُحكَم بعدم قَبول الطعن إذا لم تتوافر فيه الشروط الشكلية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة رَقْم مائتين من نظام الإجراءات الجزائية المتعلقة بكون الطعن قد قُدم ممن له الحق في تقديمه، وكذا بيان الحكم المطعون عليه والأسباب التي بني عليها الطعن، وأن يُقَدَّم في الميعاد القانوني. ويُحكَم برفض الطعن إذا كان مقبولًا شكلًا، ولكن كانت الأسباب التي بُنِيَ عليها غير مقبولة، إما لتعلقها بالموضوع، أو لأنها لا تقوم على أساس صحيح من القانون.

ب الحكم بقَبول الطعن شكلًا وموضوعًا

إذا كان الطعن مقبولًا شكلًا ورأت المحكمة أنه بُنِيَ على سبب أو أسباب صحيحة؛ فإنها تقضي بقَبوله موضوعًا، بحيث تقوم بنقض الحكم كله أو بعضه – بحسب الأحوال - ويترتب على ذلك أنه يجب إعادة الدعوى من جديد إلى محكمة الدرجة الأولى، ولكن بدائرة مغايرة لتنظر الدعوى من جديد.

ج الطعن على الحكم للمرة الثانية:

وإذا حُكِم في الدعوى من جديد بالإدانة أو البراءة، ثم طُعِن عليها بالنقض مرة أخرى أمام المحكمة العليا؛ فإن نظرها يكون من الدائرة التي سبق أن نظرتها من قبل. وفي هذه الحالة، فللدائرة التي تنظر الطعن أن تؤيد الحكم المطعون عليه أمامها للمرة الثانية ويصبح في هذه الحالة حكمًا نهائيًّا. أو أن تحكم بنقضه للمرة الثانية. فإن نقضت المحكمة العليا الحكم للمرة الثانية - وكان الموضوع بحالته صالحًا للحكم - وجب عليها أن تحكم في الموضوع.

الطعن بإعادة النظر

هو طريق طعن غير عادي في الأحكام النهائية أمام المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم المطعون فيه، إذا توافر سبب من أسباب الطعن، ويكون الطعن أمام المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم الملتمَس فيه. والطعن بإعادة النظر ينبئ عن أحوال معينة من الخطأ في تقدير الوقائع ولا شأن له بالقانون.

فقد تظهر بعد الحكم النهائي في الدعوى الجزائية بعض الوقائع التي لو كانت تحت نظر المحكمة عند إصدارها الحكم بإدانة المتهم لتَغَيَّر قضاؤها، وتقضي العدالة والمصلحة العامة عندئذ إعادة نظر الموضوع على ضوء ما جد فيه من وقائع.

1 شروط الحكم المطعون عليه بإعادة النظر ومن له الحق في التقدم به:

يُشترَط في طلب إعادة النظر أن يكون الحكم نهائيا، أي لا يقبل الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن، وأن يكون الحكم صادرًا بالإدانة أيا كان نوع العقوبة.

2 من له حق تقديم طلب إعادة النظر

أجاز المنظم القانوني في المملكة العربية السعودية لأي من الخصوم أن يطلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة (الإدانة).

3 حالات الطعن بإعادة النظر

أ إذا حُكم على المتهم في جريمة قتل ثم وُجِد المُدَّعَى بقتله حيًّا.

ب إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة نفسها، وكان بين الحُكمين تناقض يُفْهَم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما.

ج إذا كان الحكم قد بُنِيَ على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرِها، أو بُنِيَ على شهادة قُضِي من الجهة المختصة - بعد الحكم - بأنها شهادة زور.

د إذا كان الحكم مبنيًّا على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم أُلغِيَ هذا الحكم.

هـ إذا ظهر بعد الحكم بَيِّنات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأن هذه البيِّنات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه، أو تخفيف العقوبة.

4 إجراءات الطعن بإعادة النظر

يجب أن يُرفع طلب إعادة النظر بصحيفة تودع لدى المحكمة التي أصدرت الحكم، ثم تقوم إدارة المحكمة بقيد الصحيفة في يوم إيداعها في السجل الخاص بذلك. وإن كان الحكم مؤيَّدًا من المحكمة العليا أو من محكمة الاستئناف، تَرفع المحكمة التي أصدرت الحكم صحيفة طلب إعادة النظر إلى المحكمة التي أيدت الحكم للنظر في الطلب.

تنظر المحكمة في طلب إعادة النظر من حيث الشكل، ثم تُعِدُّ قرارًا بقَبول الطلب أو عدم قَبوله. فإن قبلته حددت جلسة للنظر في موضوع الدعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم، وعليها إبلاغ أطراف الدعوى بذلك.

5 آثار الطعن بإعادة النظر والحكم فيه

الأصل العام أنه لا يترتب على قَبول المحكمة طلب إعادة النظر من الناحية الشكلية وقفُ تنفيذ الحكم، ولكن يوجد استثناءان على هذا الأصل: أولهما وجوبي؛ فيجب على المحكمة وقف التنفيذ إذا كان الحكم صادرًا بعقوبة جسدية من قِصاص أو حد أو تعزير؛ نظرًا لتعذر تدارك الآثار السلبية التي من الممكن أن تحدث بعد تنفيذ الحكم إذا ما تم إلغاؤه فيما بعد. والاستثناء الثاني هو استثناء جوازي، وهو متروك للسلطة التقديرية للمحكمة، إذ يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ في قرارها بقَبول طلب إعادة النظر إذا ما رأت ذلك.

بُعد آخر للتدريب

ethrai.sa

EthraiSA Ethrai

البرنامج الوطني للتدريب عن بُعد | جميع الحقوق محفوظة © 1441 هـ